ان تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة
والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوايد اخرى غيره باعتبار الامور
الثلاثة لك ان تقول ايضا هو على هذا الفصل غير ما تقدم لان ايهام الجمع
بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل فلا وجه ان وجه
التضعيف ان الاجمال والتفصيل غير متمثا فيه حتى يقال ايهام الجمع بين
المتنافيين باطل **قوله** من جهة واحدة بعد اخرج ما نحن فيه **قوله**
وفي الاصطلاح ان يوتى في عجز الكلام الخ هذا عكس اللغة وكانهم
نظروا الى ان الشي في الواقع منسوب بين باسمه ففي ذكر الشي لف
ونشر يثبت بالكسر على ما في الصحاح **حـ** وقد نقل عن المعنى الاصطلاحي
لف المعنى في التشبيه وذلك كاف في المناسبة **قوله** ان يوتى في عجز
الكلام ليس قيدا وكذا ما بعده فيما يظهر ثم رايت ما يوته وظاهره
ان مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب ابن ادم الخ على المسامحة
اي نحو الاتيان في قوله يشيب ابن ادم الخ **قوله** نحو يشيب الخ ذكر العصري
ما حاصله ان هذا نقل للحديث بالمعنى وانه لا حاجة لذلك لم يقل نحو قوله عليه
السلام الخ فالعجب قوله يشيب بالكسر من شيب الكلام انتهى **قوله** الحرص
وطول الامل ولو اربها الاختصار لقيل يشيب فيه الحرص وطول
الامل لكنه اتهم او لاختم او وضح بما سبق وسبب هذا توسعا لا لف التوشيع
لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالشي
المفسر بالاسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف مطول فان قلت
التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين
متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف
القطن بعد اللف لاشك ان اللف المقصود في القطن متاخر
عن ندفه ثم ان المثنى لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة
المندوف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف
فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب

وغيره

وغيره **قوله** والمراد الذكر على سبيل العطف لتغاير ما تقدم في
الايضاح بعد الابهام وعلى هذا لا بد ان يراد فيما سبق ما لا يكون
على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذاك لدخوله فيه على
تقدير عموم ذاك ويمكن ان يقال لا حاجة الى هذا لانه ليس في ذكر
الخاص بعد العام بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اذ لا يقصد به ذلك
فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا لان ذكر
الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف بما فيه ايضاح
بعد ابهام كما في الامثلة السابقة فما هنا هو المحتاج للتقييد دون
ما سبق ولهذا تعرض الشارح للتقييد هنا ولم يتعرض له فيما سبق
ولعل هذا هو الحق فليتامل **قوله** والمراد الذكر الخ كان وجه ذلك انه
انما ينبه على فضل الخاص اذا كان بطريق العطف بخلاف ما اذا كان
بطريق الوصف او الابدال لانه لا المراد من المقام حينئذ فليس
في ذكره افراد العام وجعله بمنزلة الجنس الاخر وذلك سبب التنبيه
المذكور بل هو حينئذ من الايضاح بعد الابهام **قوله** على سبيل العطف
دون الوصف او الابدال فلو قال اما عطف الخاص على العام لكان اوضح
مطول **قوله** اي الوسط اي الواقعة في وسطها **قوله** كناية لا اتدار
بل والوجع لا يفيده كلام الشارح **قوله** وفي ثم دلالة الخ وذلك
لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجي لمجرد التدريج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج وان الثاني بعد
الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين مطول **قوله**
تنزيلا الظاهر انه علة لقوله وفي ثم دلالة او لقوله دلالة اي انما
كان فيها دلالة او اعاد لك للتنزيل والاستعمال المذكورين لانها اذا
نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه دلت على ان
ما بعدها ابلغ واعلى وقوله في مجرد التدريج اي من غير اعتبار التراخي والبعد

Copyright © King Saud University